

هل أفل زمن القابلات في المغرب

القابلات يخفن آلام المخاض فمن يخفف عنهن مشاق الحياة

تدعو منظمة الصحة العالمية جميع الحكومات إلى الاستثمار في القابلات وتعليمهن وتنظيم مهنة القبالة لتحسين جودة الرعاية بالأمهات في العالم، وهو ما يسعى المغرب لتنفيذه على أرض الواقع، حيث يعمل على إيجاد معادلة بين عدد الخريجات والعاطلات والشغور الحاد في المرافق الصحية.

تحسين ظروف العمل، والتكوين المستمر، وتحسيس الأسر في مجال الصحة الإنجابية، ولاسيما في ظل وجود حوالي ألفي قابلة مكونة من طرف الدولة يعانين من البطالة، وفقا لرشيده فاضل رئيسة الجمعية.

وأشارت فاضل إلى أن سبب بطالة القابلات يكمن في كون القطاع يعاني من الدخلاء ومن ممارسات غير مهنية تتم خارج إطار القانون المنظم لذلك.

ولا تزال النساء في القرى والمناطق النائية يواجهن العديد من الصعوبات عند الذهاب إلى المستشفيات بسبب وعورة التضاريس وغياب وسائل النقل، وعدم إعطاء القبالة المهنية الحق في التنقل وزبارة الحوامل اللواتي يعانين من مشاكل اقتصادية أو جغرافية.

وأكدت فاضل أن القانون يفرض على القبالة التواجد والعمل داخل المؤسسة الصحية وليس خارجها وهو ما يضيع على نساء تلك المناطق فرص متابعة الحمل والولادة بشكل آمن.

ولفتت إلى أن جمعيتها قدمت مقترحات للوزارة الوصية على القطاع باستثمار قدرات القابلات المهنيات في الأوساط القروية، خاصة وأنه لم يسجل يوما رفض أي قابلة للإشتغال في المناطق النائية التي تعاني فيها

النساء من هضم حقوقهن الإنجابية. وتطالب رئيسة الجمعية الوطنية للقابلات الحكومة ووزارة الصحة بتوظيف المزيد من القابلات "لمعالجة النقص المقلق والحاد في هذه المهنة المهمة في المجتمع، والذي يضر جودة الخدمات الصحية، وتوفير ظروف عمل جيدة ورواتب وتعويضات لائقة، وتطوير سياسات لدعم تكوين القابلات في أحسن ظروف التطور التعليمي والتدريب وملاءمتها مع العلوم الطبية والتكنولوجية الحديثة.

ويرى مهنيون أن عدد القابلات المشتغلات في القطاع الصحي قليل، قياسا بظروف العمل التي لا تضمن للحاصل في الكثير من الأوقات ولادة آمنة، وهو ما يتوجب العمل على تحقيقه من خلال هيئة وطنية للقابلات.

وتواجه القابلات في المغرب نقضا حادا في المعدات الطبية وقبورا متعددة لضمان ولادة صحية وفي ظروف آمنة، ورعاية صحية كاملة للأم والطفل.

ولفتت فاضل إلى أن أعدادا مهمة من النساء ما زلن يلدن في المنازل دون مساعدة من القبالة بسبب ضعف البنية التحتية وقلة القابلات، خاصة في البوادي، ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الوفيات في صفوف الأمهات أثناء الوضع وبعده، وفي صفوف الأطفال حديثي الولادة ودون سن الخامسة.

ويتوازي تكريم مهنة القبالة البطولية مع المزيد من الاستثمارات في المهنة لأنها أساسية لصحة الأم والطفل، حيث دعا صندوق الأمم المتحدة للسكان، عبر مكتبه في العاصمة الرباط، إلى المزيد من الاستثمار في مهنة التوليد (القبالة)، لأنها تعتبر إحدى أهم ركائز خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

ويرى الصندوق أن هناك حاجة للاستثمار في اليد العاملة للقبالة حتى يتسنى لجميع النساء والرضع الحصول على الرعاية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وتعيش مهنة القابلات في المملكة مشاكل كثيرة، وللنهوض بوضعهن يجب بناء قدراتهن من أجل تقديم خدمات ذات جودة تضمن الاحترام والكرامة، إضافة إلى التقنين الذي يعترف بدور المهنة ويوضح مسؤولياتها ويحدد الصلاحيات المستندة إليها.

وتتوفر مهنة القابلات على قوانين تنظيمية توظف ممارستهن للمهنة، وقد عززت بمصادقة الحكومة، السنة الحالية، على مرسوم تطبيق (القانون 44.13) المتعلق بممارسة مهنة القبالة، ويرتقب إخراج الهيئة الوطنية للقابلات إلى الوجود للتوفيق بين جودة الخدمات وحماية النساء واستقلالية القابلات،

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

تقوم القابلات بدور أساسي في توفير رعاية صحية ذات جودة عالية للنساء

أثناء الولادة في جميع الظروف على مستوى العالم. وبات الجميع في المغرب الآن يعترف بالدور الفعال الذي تلعبه المرشحات في مجال التوليد، ولاسيما في ظل الظروف الصعبة للغاية التي تعيشها البلاد بسبب انتشار فيروس كورونا، وحالة الطوارئ والحجر الصحي، والأخطار المحدقة بالمرأة الحامل.

وتتمثل القبالة الركن الأساس لحمل صحي وولادة آمنة، إذ تساعد على تفادي ومنع ثلثي الوفيات في صفوف الأمهات الحوامل وثلث الوفيات في صفوف الأطفال حديثي الولادة.

واعترافا بدورهن الحيوي في هذا الصدد، يُحسى العالم اليوم الدولي للقابلات في الخامس من مايو من كل عام، ليلتقط الضوء على عملهن المنقذ للحياة في مختلف أنحاء العالم، إذ تعتمد صحة وحيات ملايين النساء والأطفال حديثي الولادة على الرعاية المقدمة من القابلات أثناء الولادة وما بعدها.

ويرى بعض المختصين أن هناك علاقة وطيدة بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعناية بالقابلات اللاتي يقدمن أفضل ما لديهن لخدمة النساء الحوامل والمرأة بشكل عام في احترام تام لحقوق الإنسان وحقوق وكرامة المرأة، لذلك اختارت المنظمة العالمية للصحة كشعار لليوم العالمي للصحة لسنة 2020 "دعم إطار التمريض والقبالة".

وسبق للمنظمة أن سلطت الضوء على أهمية الدور الذي تؤديه المرشحات والقابلات في تقديم الرعاية الصحية لجميع أنحاء العالم، داعية إلى تعزيز قدرات القوى العاملة في مجال التمريض والقبالة.

وبحسب صندوق الأمم المتحدة للسكان، تلعب القبالة دورا حاسما في الحد من وفيات الحوامل والرضع وحمية المرأة في فترة ما بعد الولادة، وتساهم بالتالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالقابلات يعتبرن عاملين فاعلا أساسيا أثناء وبعد الولادة، إلى جانب أنهن يدعمن الجهود الوطنية لتنظيم الأسرة ومكافحة الأمراض المنقولة جنسيا والكشف عن سرطانات الإناث.

وتتعدد مجالات تدخل القابلات، حيث تشمل كامل حزمة الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، وتوعية النساء الحوامل، ومرافقة الحمل، والتوليد، والوقاية من مضاعفات الوضع، والمشاركة الفعالة في التكفل الطبي، بالإضافة إلى أن القبالة تقوم بدور التنسيق لعمليات وخدمات رعاية النساء والمواليد الجدد.

وأكد تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن أكثر من 70 دولة أعطت أهمية بالغة لمهنة القبالة في مجال التكوين، من خلال تقنين مزاوله المهنة وتحسين ظروف العمل، وبهذا استطاعت أن تساهم بنسب كبيرة في تخفيض وفيات الأمهات والأطفال ببلدانها.

تحسين ظروف العمل

وتطالب كل الجمعيات المغربية المهتمة بالقابلات بتحسين ظروف وبيئة ممارسة عمل هذه الفئة، الذي يتسم بالضغوط والإرهاق، بالنظر إلى خصوصية وتفرد المهنة.

وقالت نادية أوزهرة، رئيسة الجمعية المغربية للقابلات، إنه "يحق للقابلات الحصول على تكوين أفضل من أجل اكتساب المهارات والقدرات اللازمة لتوفير رعاية جيدة. وقد شهد تدريبهن قفزة نوعية لا يمكن إنكارها بفضل الجهود المتضافرة للجمعية، حيث إن تدريب القابلات يستجيب لنظام: إجازة - ماستر - دكتوراه، وتوجد في صفوفنا العديد من الطالبات في سلك الدكتوراه". وتتسدد الجمعية الوطنية للقابلات بالمغرب على أنها تعمل من أجل



بطلات مجهولات يقدمن خدمة ما قبل الولادة وأثناءها وبعدها

وتنص الاستراتيجية الوزارية (2017 - 2021)، والمخطط الاستراتيجي للصحة 2025، على تحفيز الموارد البشرية بالقطاع، ورفع من عددها عبر خلق مناصب تشغيل جديدة، حيث يعتبر تقليص عدد وفيات الأمهات، والأطفال أهم تحديات القرن الحادي والعشرين.

ويعانين من البطالة رغم النقص الحاد في عدد القابلات العاملات في قطاع الصحة. وطالبت التنسيقية الوطنية للقابلات كحل لهذا التراكم في الدفعات بوقف التكوين في تخصص مهنة التوليد إلى حين تسوية وضعية خريجات هذه الفئة من العاطلات، داعية إلى تنظيم مناظرة للتوظيف بعيدا عن كل أشكال التعاقد، وإعادة أعداد وظائف كافية تغطي جميع القابلات العاطلات بجميع جهات المملكة في أقرب وقت ممكن، وعدم تأجيلها بزريعة النقص في صفوف الخريجين، لأن هذا التخصص غير معني بذلك.

وانتقدت وهيب شخ مناصب الشغل وقلة التوظيف في تخصص مهنة التوليد، مطالبة الوزارة الوصية بفتح المناصب المالية المتبقية برسم السنة المالية 2019 لفائدة القابلات المدرجة أسماؤهن في لوائح الانتظار باعتبارهن الفئة الأكثر تضررا من التوزيع غير المعن.



نادية أوزهرة:

عدد القابلات غير كاف في مرافقنا الصحية، إذ هناك هوة بين عدد اللاتي تلقين التكوين، واللاتي تم توظيفهن



رشيدة فاضل:

سبب بطالة القابلات يكمن في كون القطاع يعاني من الدخلاء ومن ممارسات غير مهنية تتم خارج إطار القانون

ولهذا تطالب كل الجمعيات المهتمة بالقابلات بتحسين ظروف وبيئة ممارسة عمل هذه الفئة، الذي يتسم بالضغوط والإرهاق، بالنظر إلى خصوصية وتفرد المهنة، وعلاقتها بعمليات الوضع، إذ تقف القابلات على مستوى أقسام الولادة على أهبة الاستعداد للإشراف على عملية الوضع في أحسن الظروف، وقد اقترحت الطلبة المتخرجون خيار العمل في مجموعة من الأقسام الاستشفائية غير قاعة الولادة، خاصة ضمن الخلايا الصحية المتواجدة بالمراكز الصحية بالمملكة.

تقديم العلاجات، القيام بالمراقبة في ما بعد الولادة للأم والوليد الرضيع، اللجوء عند الضرورة إلى الطبيب، والقيام بالإجراءات في الحالات الطارئة والضرورية في انتظار التدخل الطبي، تحويل الإدارة حق تحديد الأعمال التي تقوم بها في مصنف عام للأعمال المهنية، تحرير شهادة الولادة.

تقنين المهنة

ويسير المغرب نحو تقنين مزاوله المهنة بصفة حرة بشكل فردي أو في إطار شراكة بين قابلتين أو أكثر في إطار العيادات أو دور الولادة، وتكون خاضعة لقانون الالتزامات والعقود، في محل مهني تستغله القبالة لاستقبال النساء الحوامل من أجل فحصهن ومتابعتهن أثناء الحمل والقيام بالتوليد غير العسير، أو تقديم العلاجات لهن بعد الولادة.

ويشترط احترامها للمعايير العالمية أن تقدم صاحبات دور الولادة ما يثبت توفرهن على أقدمة لا تقل عن ثلاث سنوات من الممارسة الفعلية للمهنة بمؤسسة صحية عامة أو خاصة، بالإضافة إلى تحديد المقترضات المتعلقة بالنيابة عن القبالة صاحبة المحل المهني من أجل فحصهن ومتابعتهن أثناء الحمل ومقابلة لدار الولادة، في حال غيابها مؤقتا عن المزاوله، مع تحديد المهام الخاصة بالمزاوله للقبالة.

كما يشترط تحويل الإدارة حق تحديد الأعمال التي تقوم بها في مصنف عام للأعمال المهنية، وتحديد شروط المزاوله، وتلك المتعلقة بالمحل المهني المخصص لمزاوله المهنة، مع تحديد المقترضات المتعلقة بتفتيش هذه الأماكن التي ستزاول فيها القبالة مهنتها.

ويمنح القانون كذلك على القابلات القيام بأعمال التوليد خارج المصحات أو دور الولادة، إلا أنه يخول للقابلات اللاتي يزاولن بصفة حرة إيساء حالات مخاض في عياداتهن من التجمعات السكنية التي لا توجد بها مصحات أو دور للولادة.

وأفادت فاضل أن مشروع القانون الذي وضع بين يدي وزير الصحة، يتضمن ثلاثة محاور تهم تقنين المهنة وتكوين المهنيين وأيضا تحسين ظروف العمل، موضحة في الوقت نفسه، أنه تم الإشتغال على مجموعة من النصوص التنظيمية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومن بين النقاط التي تم التركيز عليها مسألة إحداث هيئة وطنية للقابلات.

وعرف المغرب تحسنا في مجال التكوين إلى جانب تقنين مزاوله المهنة، إلا أن هناك عددا من الطالبات المتخرجات يطالبن بإدماجهن في سلك القابلات المهنيات، وقالت مريم وهيب، رئيسة التنسيقية الوطنية للقابلات، "العرب"، هناك تراكم في الدفعات إلى جانب البطالة التي نعاني منها نحن القابلات المجازات من الدولة، ما يقارب ألفي قابلة الآن حاملات لإجازة مهنية